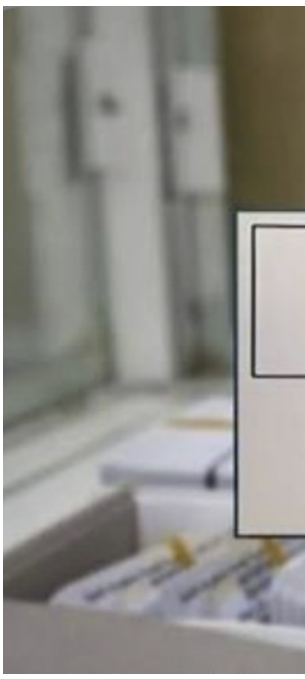
الداخلية تبدأ دمج معلومات السكن بالبطاقة الوطنية لتوحيد المستمسكات الرسمية



باشرت وزارة الداخلية العراقية إجراءات دمج معلومات بطاقة السكن ضمن البطاقة الوطنية الموحدة، في خطوة تهدف إلى توحيد المستمسكات الرسمية وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات الحكومية، ضمن مشروع للتحول التدريجي نحو الخدمات الإلكترونية.

وقال رئيس دائرة الإعلام والعلاقات في وزارة الداخلية، اللواء مقداد ميري، في تصريح للصحيفة الرسمية، تابعته المطلع، إن: "ملاكات مديرية الجنسية والمعلومات المدنية بدأت إجراءات تحديث بيانات السكن إلكترونياً، من خلال افتتاح شعب مختصة في بغداد والمحافظات".

وأوضح ميري أن: "الإجراءات تأتي ضمن مشروع متكامل يهدف إلى اعتماد البطاقة الوطنية مستمسكاً أساسياً يتضمن جميع البيانات الشخصية للمواطن، بما فيها بيانات السكن، بما يتيح الاستغناء تدريجياً عن تعدد الوثائق الرسمية".

وأضاف أن: "النظام الجديد سيوفر للمواطنين إمكانية استخدام تطبيق إلكتروني عبر الهواتف النقالة،

للاطلاع على بيانات السكن وتحديثها إلكترونياً بالاعتماد على الرقم الوطني المثبت في البطاقة الوطنية الموحدة، من دون الحاجة إلى إصدار وثيقة جديدة أو استحداث مستمسك إضافي".

وأكد أن: "التعاملات الرسمية ستعتمد على البطاقة الوطنية حصراً، بما يسهم في اختصار عدد المستمسكات المطلوبة لإنجاز المعاملات الحكومية".

وأشار ميري إلى أهمية المشروع، موضحاً أن: "الإجراء لا يقتصر على تقليل عدد الوثائق الرسمية، وإنما يهدف أيضاً إلى تخفيف الأعباء اليومية عن المواطنين وتقليل حاجتهم إلى مراجعة دوائر وزارة الداخلية، فضلاً عن تسريع إنجاز المعاملات وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر الاكتفاء بمستمسك رسمي واحد".

وبيّن أن: "المشروع يأتي ضمن مسار أوسع لتحديث منظومة الأحوال المدنية المعتمدة، والانتقال بصورة تدريجية نحو تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً بشكل كامل، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي الجاري العمل بها".

وأكد أن: "هذه الخطوة ستسهم كذلك في تعزيز كفاءة عمل المؤسسات الحكومية، بالتزامن مع تسهيل حصول المواطنين على الخدمات وتقليل الإجراءات الروتينية المرتبطة بالمعاملات الرسمية".